تقرير الرقابة المالية على بلدية بومرداس

(تصرف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية بومرداس بمقتضى الأمر عدد 146 لسنة 1957 المؤرخ في 31 ديسمبر 1957 وتبلغ مساحتها حوالي 2.469 هكتار [1] كما يبلغ عدد سكانها 4.338 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتقع البلدية بالوسط الشرقي للبلاد التونسية.

وعلى إثر حلّ المجلس البلدي سنة 2015 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 667 لسنة 2015 المؤرخ في 26 جانفي 2015 المتعلّق بحلّ مجلس بلدية بومرداس من ولاية المهدية، أشرف على تسيير البلدية نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء برئاسة معتمد المنطقة.
وبعد الانتخابات البلدية لسنة 2018 تمّ تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 2 جويلية 2018 والمتكوّن من 18 عضوا.

ويضمّ الهيكل التنظيمي للبلدية إضافة إلى الكتابة العامة، المصلحة الإدارية والمالية والمصلحة الفنية ومصلحة النظافة والمحيط ومصلحة وحدة الإعلامية والتنظيم والأساليب. ويتوفر لدى البلدية 30 عونا 7 منهم إداريين وفنيين و23 عاملا، صرفت البلدية لهم أجورا بقيمة 418 أ.د سنة 2017.

وقد بلغ معدّل الموارد السنوية خلال الفترة 2015-2017 مجموع 1.245 أ.د في حين بلغ معدّل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 894 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 545 وعدد 568 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2017 للتأكّد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

[1] دون اعتبار التوسع الترابي الذي شهدته البلدية طبقا للأمر الحكومي عدد 602 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي يقضي بعرض مشروع ميزانية الجماعة المحلية على أنظار المجلس البلدي وجوبا خلال الدورة العادية الثالثة، لم يتمّ عرض مشروع ميزانية البلدية لسنة 2017 على مداولة مجلس النيابة الخصوصية إلاّ بتاريخ 7 ديسمبر 2016 ضمن دورة استثنائية وتولت سلطة الإشراف المصادقة عليه بتاريخ 30 ديسمبر 2016.

وعملا بمقتضيات الفصلين 33 و34 من القانون سالف الذكر، تم عرض الحساب المالي لسنة 2017 على النيابة الخصوصية لبلدية بومرداس في الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 11 ماي 2018 قبل أن يتم عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الاشراف التي صادقت عليه بتاريخ 28 ماي 2018.

وتم إيداع الحساب المالي لبلدية بومرداس لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنّه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية على أنّ حسابات بلدية بومرداس لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2015 -2017 باعتبار أن تصرف سنة 2015 مثّل أوّل تصرف يخضع للرقابة المالية لدائرة المحاسبات في إطار الاتفاقية المشار إليها أعلاه.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

السنة		2015	2016	2017	معدل التطور السنوي
مقابيض		**1,344,662**	**1,094,309**	**1,296,823**	**-2%**
العنوان الأول		**788,514**	**743,478**	**824,111**	**2%**
1	**المداخيل الجبائية الإعتيادية**	**462,736**	**401,200**	**416,433**	**-5%**
1	المعاليم على العقارات والأنشطة	198,724	183,388	196,969	0%
2	مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	95,527	90,547	94,276	-1%
3	معاليم الرخص وإسداء خدمات	168,486	127,265	125,187	-14%
2	**المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	**325,777**	**342,278**	**407,678**	**12%**
5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	55,349	51,872	41,305	-14%
6	المداخيل المالية الاعتيادية	270,429	290,406	366,374	16%
العنوان الثاني		**556,149**	**350,831**	**472,711**	**-8%**
3	**الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	**550,971**	**350,831**	**472,711**	**-7%**
7	منح التجهيز	425,811	216,773	297,906	-16%
8	مدخرات وموارد مختلفة	125,160	134,058	174,806	18%
4	**موارد الاقتراض**	**5,178**	**0**	**0**	**-100%**
9	موارد الاقتراض الداخلي	5,178	0	0	-100%
مصاريف		**1,065,833**	**782,647**	**835,375**	**-11%**
العنوان الأول		**639,691**	**665,563**	**721,424**	**6%**
1	**نفقات التصرف**	**592,567**	**637,398**	**696,516**	**8%**
1	التأجير العمومي	384,479	420,572	417,762	4%
2	وسائل المصالح	185,842	192,157	234,806	12%
3	التدخل العمومي	22,246	24,669	43,949	41%
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0	0	0	
2	**فوائد الدين المحلي**	**47,124**	**28,165**	**24,908**	**-27%**
5	فوائد الدين المحلي	47,124	28,165	24,908	-27%
العنوان الثاني		**426,142**	**117,083**	**113,951**	**-48%**
3	**نفقات التنمية**	**385,207**	**62,747**	**29,399**	**-72%**
6	الإستثمارات المباشرة	385,207	62,747	29,399	-72%
4	**تسديد أصل الدين**	**40,935**	**54,336**	**84,552**	**44%**
10	تسديدأصل الدين	40,935	54,336	84,552	44%
الفائض		**278,829**	**311,662**	**461,447**	**29%**

النتائج العامّة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية بومرداس بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 461 أ.د تمّ تحويله إلى المال الإحتياطي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ الفوائض الجملية للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2017 ارتفاعا بقيمة تساوي 182 أ.د مقارنة بسنة 2015 وتراجع معدّله السنوي خلال الفترة 2015-2017 بنسبة 29 %.

وسجلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأول خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 تراجعا بقيمة 46 أ.د وبمعدّل سنوي يساوي 17 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلدية بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 تراجعا بقيمة 47 أ.د وبنسبة معدّلها 2 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك أساسا إلى تراجع موارد العنوان الثاني التي شهدت انخفاضا بقيمة 83 أ.د وبمعدّل سنوي خلال نفس الفترة يساوي 8 %.

أما نفقات الميزانية فقد عرفت تراجعا بقيمة 230 أ.د خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل سنوي يساوي 11 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى التراجع الذي شهدته مصاريف العنوان الثاني خلال هذه الفترة بقيمة 312 أ.د وبمعدّل نسبته 48 % خلال نفس الفترة.

تحليل الموارد

بلغ مجموع موارد بلدية بومرداس 1.296 أ.د سنة 2017 (مقابل 1.344 سنة 2015) منها 824 أ.د موارد العنوان الأول و472 أ.د موارد العنوان الثاني. وبلغت المقابيض المنجزة خارج الميزانية 592 أ.د.

1. موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 824 أ.د موزعة بين المداخيل الجبائية الاعتيادية في حدود 416 أ.د والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 407 أ.د وهو ما يمثل تباعا 51 % و49 % مسجلة تطورا نسبته 2 % خلال الفترة 2015-2017.

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات.

وتمثّل المعاليم على العقارات والأنشطة أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية وتضاهي حصتها 24 % من موارد العنوان الأول.

وتعدّ المداخيل بعنوان المعاليم الموظفة على الأنشطة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 168 أ.د في سنة 2017 أي ما يمثل 41 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية منها 150 أ.د بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أي ما يمثل 36 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية و18 % من موارد العنوان الأول.

وبلغت المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية 28 أ.د أي ما نسبته 7 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية المحققة خلال السنة المعنية في حين ناهزت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 40 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية (34 أ.د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (5 أ.د).

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 225 أ.د في نهاية السنة المالية 2016 ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 264 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية بقيمة 186 أ.د أي بنسبة 70 % والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 78 أ.د أي بنسبة 30 % تم استخلاص منها 18 أ.د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و10 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية أي بنسب استخلاص لم تتجاوز على التوالي 10 % و 13 % من مجموع المبالغ الواجب استخلاصها.

واستأثرت معاليم الرخص وإسداء خدمات بما قدره 125 أ.د أي ما يمثل 30 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 407 أ.د توزعت بين مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية بقيمة 41 أ.د والمداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 366 أ.د المتأتية أساسا وبنسبة 99,7 % من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

وقد شهدت المداخيل غير الجبائية الاعتيادية ارتفاعا بين سنتي 2015 و2017 بقيمة 82 أ.د أي بنسبة 12 % مرده ارتفاع المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 96 أ.د نتيجة التوسع الترابي الذي شهدته البلدية طبقا للأمر الحكومي عدد 602 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات.

وتتأتى مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية خلال سنة 2017 أساسا من كراء عقارات معدة لنشاط تجاري وذلك بنسبة ناهزت 92 %. وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان أملاك البلدية الاعتيادية ما جملته 48 أ.د منها 45 أ.د بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري. وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 70 أ.د في نهاية السنة المالية 2016 ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية إلى ما جملته 118 أ.د تم استخلاصها بنسبة 35 %. وبلغت هذه البقايا بتاريخ 31 ديسمبر 2017 ما قدره 77 أ.د.

2. موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 472 أ.د (تأتت بنسبة 100 % من الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية) محققة تراجعا بقيمة 83 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل سنوي يساوي 8 % خلال الفترة 2015-2017. وقد نتج هذا التراجع عن تقلص الموارد الذاتية المخصصة للتنمية (- 78 أ.د) وموارد الاقتراض (- 5 أ.د) أي بنسبة تطور سنوي سلبي خلال نفس الفترة على التوالي 7 % و 100 %.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية بومرداس خلال سنة 2017 مجموع 835 أ.د وهي تتكون في حدود 86 % من نفقات العنوان الأول و14 % من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2017 ما جملته 721 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 6 % خلال الفترة 2015-2017. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 696 أ.د وبنسبة 97 % وفوائد الدين فيما تبقى. واستأثرت نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح البالغة على التوالي 417 أ.د و235 أ.د بنسبة 58 % و33 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وبلغت نفقات العنوان الثاني المنجزة سنة 2017 ما جملته 114 أ.د. مسجلة تراجعا نسبته 48 % خلال الفترة 2015-2017 توزعت بين نفقات التنمية بقيمة 29 أ.د وتسديد أصل الدين بقيمة 84 أ.د، أي بنسبة بلغت على التوالي 26 % و74 % من جملة نفقات العنوان الثاني.

وتتمثّل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 29 أ.د خلال سنة 2017. وتعدّ نفقات الإنارة والدراسات من أهمّ الاستثمارات التي أنجزتها البلدية بنسبة تبلغ على التوالي 55 % و 30 %.

القدرات المالية

سجّل مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأول-المناب من المال المشترك/موارد العنوان الأول) ببلدية بومرداس تراجعا حيث بلغ نسبة 56 % خلال سنة 2017 مقابل نسبة 72 % و74 % على التوالي خلال سنتي 2016 و2015. وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإنّ مؤشر الاستقلالية المالية للبلدية لم يتجاوز المعيار المرجعي المعتمد (>70 %).

وشهد مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأول - نفقات التأجير/مصاريف العنوان الأول) ببلدية بومرداس ارتفاعا سنة 2017 مقارنة بسنتي 2015 و2016 حيث سجل نسبة 42 % مقابل نسبتي 40 % و 37 % تباعا. ويبقى ذلك المؤشر دون المعيار المرجعي (<55 %) المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبلغ مؤشر مجهود الادخار لبلدية بومرداس نسبة 8 %. ويتمثل هذا المؤشر في قيمة الادخار الخام (فواضل العنوان الأول + المال الاحتياطي من العنوان الأول 80 % للسنة السابقة + المال الاحتياطي من العنوان الأول 20 % للسنة قبل السابقة) على موارد العنوان الأول ويبقى دون المعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (<20 %).

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها

أولا:الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

1. تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

طبقا للمعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (>95%) لم تحكم البلدية ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2017 حيث بلغت نسبة الإنجاز 75 % من مجموع موارد الميزانية كما بيّنته المقارنة بين المقدّر (دون اعتبار التنقيحات) والمنجز في مستوى الموارد.

ورغم تحقيق نسبة 67 % من تقديرات العنوان الأول فإنّ التدقيق في نسب تطور بقايا استخلاص كل من المعاليم على العقارات والأنشطة ومداخيل أملاك البلدية الاعتيادية والبالغة على التوالي 6 % و13 % بين سنتي 2015 و2017 يعكس عدم قدرة البلدية على تعبئة كامل مواردها حيث ما فتئت هذه البقايا تتراكم من سنة الى أخرى دون أخذها بعين الاعتبار عند اعداد الميزانية وضبط تقديرات العنوان الأول.

وبلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الثاني 96 % حيث بلغت نسبة إنجاز الموارد الذاتية المخصّصة للتنمية 127 % بينما لم تلجأ البلدية إلى الاقتراض.

ويبين الجدول الموالي نسبة انجاز تقديرات العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017.

البيان	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز
مجموع موارد العنوان الأول (أ.د)	**1233**	**824**	**% 67**
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	230	196	% 85
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	95	94	% 99
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	170	125	% 73
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	-	-	-
مداخيل الملك البلدي	52	41	% 79
المداخيل المالية الاعتيادية	685	366	% 53
مجموع موارد العنوان الثاني (أ.د)	**491**	**472**	**% 96**
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	371	472	% 127

البيان	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز
موارد الاقتراض	120	0	% 0
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	-	-	-

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنّها تتضمّن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنّه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 حيث تضمّن 1.322 مسكنا بمبلغ جملي قدره 43,097 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 1.424 مسكنا وبالتالي فإنّ 7 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديره ب 3,325 أ.د. أمّا فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 419 فصلا بقيمة 5,186 أ.د.

كما اتضح تضمين 453 فصلا بقيمة 6,662 أ.د بعنوان العقارات المبنية و12 فصلا بقيمة 0,398 أ.د بعنوان العقارات غير المبنية تم تضمينها في جدول إحصاء تكميلي من أجل تثقيلها على سبيل التسوية، وهو ما يؤكد عدم شمولية جداول التحصيل الخاصة بسنة 2017.

واتضح أنّ البلدية لم تقم بإعداد جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية منذ سنة 2013. وقد تضمن آخر جدول تمّ إعداده 276 مؤسسة ومعاليم بقيمة إجمالية قدرها 15,214 أ.د.

وعلى البلدية السعي إلى إعداد جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والحرص على تولّي المصلحة المكلّفة بالأداءات القيام بعمليات إحصاء تكميلية للمؤسسات قصد تحيين جدول المراقبة دوريا.

3. تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 87 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجداول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة (باليوم)
جدول المعلوم على العقارات المبنية	2017/02/28	2017/03/06	2017/03/27	87
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	2017/02/28	2017/03/06	2017/03/27	87

والبلدية مدعوّة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة المالية ببومرداس وأمانة المال الجهوية بالمهدية.

4. استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 225 أ.د في موفّى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 265 أ.د في سنة 2017. وتمّ استخلاص 28 أ.د أي ما نسبته 10 % (مقابل 8 % سنة 2016 و7 % سنة 2015).

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 40 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 35 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 5 أ.د.

أما نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية فقد بلغت 10 % (مقابل 9 % خلال سنة 2016)، في حين بلغت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية 13 % (مقابل 6 % سنة 2016).

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 118 أ.د، تمّ استخلاص 41 أ.د منها أي بنسبة 35 % (مقابل نسبة 43 %سنة 2016).

وقد تبيّن من خلال المعاينة الميدانية المجراة بتاريخ 11 ديسمبر 2018 وما بعده للقباضة المالية ببومرداس أنها ما زالت تفتقر إلى منظومة إعلامية تساعدها على تثقيل ومتابعة استخلاص الموارد والمعاليم الراجعة لها بالنظر.

ويتم الاعتماد في متابعة استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية على جذاذات تمسك بشكل يدوي من الممكن أن يؤدي تلفها أو ضياعها أو سرقتها إلى ضياع كل أثر للمعاليم المستحقة.

كما أنّ متابعة استخلاص الأملاك البلدية ومختلف المعاليم المثقلة تتم عبر دفاتر ممسوكة بطريقة يدوية لا تساعد على متابعة حلول آجال التقادم ولا على ضبط قائمات كبار المدينين ولا على تحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

5. إجراءات الاستخلاص

لم تقم القباضة المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستخلاص المعاليم المستوجبة بعنوان العقارات المبنية والعقارات غير المبنية منذ سنة 2016 حيث لم تسجل سوى عمل تتبع وحيد بهذا العنوان خلال سنة 2017.

وبررت القباضة المالية ذلك بوجود عدل خزينة واحد منشغل بمتابعة استخلاص الديون الراجعة للدولة.

6. استخلاص مبلغ خطايا التأخير

لا تلتزم القباضة المالية باحتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية، حيث تكتفي بتحصيل أصل الدين ومصاريف التتبع.

وقد أفادت القباضة المالية بأنّه تعذر عليها تطبيق مقتضيات الفصل المذكور أعلاه بسبب افتقارها إلى منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) إضافة إلى ورود جداول التثقيلات بصفة متأخرة من البلدية.

7. مساعدة غير موظفة

تحصّلت بلدية بومرداس على مساعدة غير موظفة بقيمة 136 أ.د في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية كمساهمة في تمويل برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2017 فيما يتعلق بتعبيد الطرقات.

8. استلزام الأملاك البلدية

تبيّن من خلال مراجعة ملفّات استلزام الأملاك البلدية أنّ بلدية بومرداس لم تستلزم بعنوان سنة 2017 سوى السوق الأسبوعية بمبلغ قدره 90,600 أ.د.

وقد تبيّن من خلال فحص كراس شروط اللزمة وعقدها وجود تضارب فيما يتعلق باستخدام مبلغ الضمان النهائي ففي حين نصّ الفصل 50 من كراس الشروط على أن "لا ينجرّ عن الضمان النهائي لصاحبه فائض ويكون ضمانا لما للبلدية قبل غيرها بتنفيذ جميع الالتزامات والتحملات كيف ما كان نوعها المترتبة من هذا الكراس"، ورد بالعقد أنّ قيمة الضمان النهائي تستعمل لخلاص المبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة وهو ما طبقته البلدية بالفعل رغم أنّ ذلك مخالف للغايات التي جعل الضمان من أجلها ويحول دون قدرة البلدية على جبر الأضرار التي قد تنجم عن سوء استغلال اللزمة أو عدم الالتزام بشروطها.

ونصّ الفصل 21 من كرّاس الشروط على أن يتولى المستلزم تنظيف فضاء السوق ورفع جميع أنواع الفضلات الناجمة عن نشاط الانتصاب، وفي صورة عدم قدرته على القيام بعملية التنظيف فإنّ البلدية تتعهد بذلك مقابل تحمّل المستلزم المصاريف الناجمة عن عملية التنظيف والمقدّرة بمبلغ 700 دينار، إلا أنّ المستلزم لم يلتزم بتنظيف السوق ولم تتول البلدية من جانبها تحميله كلفة تدخلها للقيام بذلك.

وخلافا لمقتضيات الفصل 31 من كراس الشروط لم يتقيّد المستلزم باستعمال دفاتر وصولات محرر ومسلّم من قبل البلدية، كما لم يلتزم بمقتضيات الفصل 34 التي توجب عليه تقديم كشوفات مفصّلة في المقابيض المنجزة شهريا، مما حال دون معرفة المردودية الفعلية للسوق ومدى التزام المستلزم بالتعريفة المعمول بها.

9. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

تتمثل الأملاك العقارية لبلدية بومرداس حسب البيانات المقدّمة من المصلحة الإدارية والفنية في 7 قطع أرض بيضاء جميعها غير مسجلة لدى إدارة الملكية العقارية بسبب عدم رصد الاعتمادات اللازمة لذلك و41 محلا تجاريا وعدد من العقارات المستغلة من قبل البلدية يذكر منها مقرّ البلدية والمستودع البلدي وروضة أطفال وملعب بلدي.

وتضع البلدية 3 مقرّات على ذمة بعض الجمعيات واحدة منها لم يتمّ في شأنها إبرام اتفاقية أو عقد لتحديد شروط الاستغلال وضبط الالتزامات المحمولة على المستغل (منظمة الدفاع عن المستهلك).

وتجدر الإشارة إلى أن بلدية بومرداس سعت خلال سنة 2016 إلى تفعيل نسبة الزيادة السنوية وتحيين القيمة الكرائية لعدد من العقود القديمة المتعلقة بتسويغ محلاتها التجارية طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين ومنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 17 فيفري 1999 حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية والسكنية.

ثانيا- الرقابة على النفقات

1. تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

بينت المقارنة بين المقدر والمنجز في مستوى النفقات أنّ البلدية لم تحكم ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2017 حيث بلغت نسبة الإنجاز 48 % من مجموع نفقات الميزانية علما وأن النسبة الوطنية المسجلة سنة 2016 كانت في حدود 79 %.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل البلدية خلال سنة 2017:

البيان	المبلغ (أ.د)
نفقات العنوان الأول	
التقديرات	**1.115**
الانجازات	**721**
نسبة الانجاز(%)	**%65**
نفقات العنوان الثاني	
التقديرات	**609**
الانجازات	**114**
نسبة الانجاز(%)	**%19**

2. تسديد المتخلّدات وخلاص الديون

بلغت الاعتمادات النهائية التي تمّ رصدها في إطار ميزانية 2017 لتأدية مستحقات المتعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية 55,500 أ.د. ولم يتم استهلاك سوى 12 أ.د وذلك لتسديد متخلّدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبالغة 1 أ.د و متخلدات تجاه الديوان الوطني لاتصالات تونس والبالغة 1 أ.د إضافة إلى تسديد متخلدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى والبالغة 10 أ.د.

وبلغت ديون البلدية التي تم خلاصها في السنة المالية 2017 والراجعة إلى سنوات 2012 و2014 ما قيمته 3,087 أ.د. تعلقت بنفقات العنوان الثاني.

وتخلّد بذمة البلدية في موفى سنة 2017 ديون بقيمة 55,2 أ.د منها 52,182 أ.د إزاء صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية و2,188 أ.د تجاه اتصالات تونس و837 د تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية. مع الإشارة إلى أنّ بلدية بومرداس تعثرت في خلاص أقساطها السنوية لفائدة صندوق القروض حيث تولت خلال سنة 2017 خلاص الأقساط المتبقية من سنتي 2015 و2016 وجزء من أقساط 2017.

ويقدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المخصّصة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 15 %.

3. مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2017

تبيّن من خلال فحص مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2017 والوثائق المرفقة به تولّي بلدية بومرداس إعداد مخططها الاستثماري وفق منهجية المقاربة التشاركية وحسب الشروط المقرّرة لذلك.

وقد تضمن المخطط مشاريع ذات صبغة محلية بقيمة 316 أ.د من بينها تعبيد وصيانة الطرقات بما قيمته 300 أ.د وتنوير عمومي بقيمة 16 أ.د لم تنجز منها خلال السنة المعنية سوى استشارة التنوير العمومي في حين تعطّل إنجاز مشروع تعبيد الطرقات إذ لم تتجاوز نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة نسبة 10 %. وقد أعزت البلدية التأخر في إنجاز المشروع إلى الظروف المناخية وانهيار شبكة التطهير بالمناطق المعنية بسبب الأمطار.

كما تضمّن المخطط مشاريع تتعلق ببرامج تهذيب الأحياء الشعبية بقيمة 800 أ.د لم يتم إنجازها بالكامل، ومشاريع متواصلة في طور الإنجاز منذ سنة 2016 بقيمة إجمالية قدرها 322 أ.د تعلقت كذلك بتعبيد وصيانة طرقات تم استكمالها خلال سنة 2017.

4. صفقة أشغال تعبيد الطرقات عدد 2017/2

أبرمت بلدية بومرداس بتاريخ 19 فيفري 2018 صفقة تعبيد الطرقات المدرجة ضمن مخطط البلدية للتنمية لسنة 2017 أعلن عنها بتاريخ 26 أكتوبر 2017 وفازت بها إحدى الشركات بمبلغ قدره 343,309 أ.د.

ورغم أنّ فرز العروض تمّ بتاريخ 10 نوفمبر 2017 فإنّ البلدية لم تصدر الإذن ببدء الأشغال إلاّ بتاريخ 10 أفريل 2018 أي بعد 5 أشهر.

ونصّ عقد الصفقة على 120 يوما كمدّة تعاقدية لإنجاز الأشغال تحتسب بداية من 11 أفريل 2018 وتنتهي في 11 أوت 2018 غير أنّه تبيّن عدم استلام الأشغال وقتيا وبالتالي تكون مدّة التأخير في تنفيذ الأشغال قد بلغت حوالي 4 أشهر حتى 11 ديسمبر 2018 تاريخ انتهاء أعمال التدقيق بالبلدية.

5. نفقات بعد 15 ديسمبر

قامت بلدية بومرداس بعقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة كما يشترطه الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية بلغ مجموعها 4,579 أ.د.

التوصيات

- ✓ مزيد إحكام تقديرات الموارد والنفقات عند إعداد الميزانية البلدية.
- ✓ العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة المالية وأمانة المال الجهوية بالمهدية.
- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ العمل على إعداد جدول مراقبة تحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ تفعيل أعمال التتبع لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والعقارات الغير المبنية.
- ✓ العمل على تطبيق الاجراءات المنظمة لاستلزام الأسواق البلدية.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.
- ✓ مزيد الحرص على تسديد المتخلدات والديون في آجالها.

رد عن تقرير الرقابة على بلدية بومرداس - تصرف سنة 2017 -	
الملاحظات المرفوعة	**الردود /الإجراءات**
ارتفاع الفوائض الجملية للمقابيض على المصاريف بنسبة 29 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.	ارتفاع فوائض سنة 2017 بالعنوان الثاني مقارنة بفوائض سنة 2015 ناتج عن عدم صرف الاعتمادات الخاصة بمشاريع الطرقات برنامجي 2016 و2017 .
تراجع فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأول بقيمة 46 أ.د بنسبة - 17 % مقارنة بسنة 2015.	يتعلق هذا التراجع بانجاز مصاريف بالجزأين 3 و4 من العنوان الثاني خلال سنة 2017 بمبلغ 84،5 أ.د والحال أنّه لم تصرف بالجزأين المذكورة خلال سنة 2015.
تراجع موارد العنوان الثاني خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.	يتعلق هذا التراجع بالاعتمادات التي تم تحويلها بعنوان تمويل مشاريع مشتركة " دار الشباب " و البالغ 318 أ.د سنة 2015 في حين لا توجد مثل تلك الاعتمادات بعنوان سنة 2017.
تراجع نفقات العنوان الثاني خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.	يتعلق تراجع نفقات العنوان الثاني خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بالمبالغ التي تم صرفها خلال سنة 2015 بعنوان المشاريع المشتركة " دار الشباب " و البالغة 299 أ.د في حين لا توجد مثل تلك النفقات سنة 2017.
تدنّي نسب الاستخلاص للمعاليم الموظفة على العقارات المبنية و غير المبنية.	ماعدا طالبي الخدمات على غرار رخص البناء و مختلف التراخيص فإنه لم نسجل إقبالا تلقائيا لخلاص هذه المعاليم رغم المساعي الودية التي تقوم بها البلدية. وفي هذا الصدد تولّت البلدية خلال نهاية سنة 2018 إجراء حملة تحسيسية لخلاص الأداء البلدي إلا أنه رغم ذلك لم نلاحظ إقبالا على ذلك.
تراجع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.	تراجع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية ناتج عن الاعتمادات المخصصة لبناء دار الشباب التي وقع تحويلها خلال سنة 2015 بينما بلغت المدّخرات 174 أ.د خلال سنة 2017 مقابل 125 أ.د خلال سنة 2015.
تراجع نفقات العنوان الثاني بنسبة - 48 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.	تراجع نفقات العنوان الثاني مقارنة بسنة 2015 راجع إلى صرف المبالغ المخصصة لمشروع دار الشباب والتي سجلت به نفقات خلال سنة 2015 تقدر بمبلغ 299 أ.د.
تراجع مؤشر الاستقلالية المالية خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.	يأتي هذا التراجع نتيجة ارتفاع المناب من المال المشترك في إطار تفعيل إدماج بعض الأحياء بالمنطقة البلدية حيث سجل مبلغ المناب من المال المشترك خلال سنة 2015 ما قيمته 208 أ.د في حين بلغ هذا المناب خلال سنة 2017 قيمة 365 أ.د

تراجع مؤشر هامش التصرف خلال سنة 2017	هذا التراجع ناتج عن الزيادات الحاصلة في الأجور رغم عدم إجراء انتدابات. ولتحسين هذا المؤشر ستسعى البلدية إلى أخذ التدابير اللازمة للضغط على مصاريف العنوان الأول.
تراجع مؤشر مجهود الادخار.	تولت البلدية تصفية ديونها خاصة مع صندوق القروض عن سنتي 2015 و2016 و جزء من سنة 2017 انجر عنه انخفاض في فواضل العنوان الأول. و ستسعى البلدية إلى بذل مجهودات حتى تتعافى من ديونها و توفر مدخرات من شأنها أن تنمي موارد التنمية.
التحكم في ضبط التقديرات بالنسبة للسنة المالية 2017.	تم إعداد الميزانية و ضبط التقديرات بناءا على الانطلاق في فك الارتباط بين المجلس الجهوي و المناطق الراجعة له بالنظر و ضمها إلى المنطقة البلدية بداية من سنة 2017 على غرار تقدير 610 أ.د بعنوان المال المشترك وأن البلدية لم تتوصل إلى تحقيق سوى مبلغ 365 أ.د إلى جانب بعض المعاليم الأخرى، حيث تولت البلدية إجراء تنقيح للميزانية لمعالجة الوضعية المذكورة لتصبح كما يلي: موارد العنوان الأول 927 أ.د عوضا عن 1161 أ.د
عدم قدرة البلدية على تعبئة كامل مواردها وتراكم بقايا الاستخلاص دون أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الميزانية.	يرجع ذلك لضعف الإمكانيات البشرية الموضوعة على الذمة بالقباضة المالية ورغم ذلك فإنّ البلدية تتولى رفع قضايا و تنابيه في استخلاص المعاليم الموظفة على كراء المحلات و تبقى عديد الأحكام الصادرة للخلاص دون تنفيذ باعتبار عدم وجود ممتلكات على ذمة المدينين . و في هذا الخصوص ستتولى البلدية عن طريق لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المنبثقة عن المجلس البلدي متابعة التصرف ووضع خطة عمل للتقليص من حجم تراكم الاستخلاصات.
لم يقع انجاز موارد الاقتراض خلال سنة 2017	تم إنجاز موارد الاقتراض المخصصة للتنمية خلال سنة 2018 باعتبار تمكين صندوق القروض من الوثائق اللازمة بعد جاهزيتها سنة 2018.
عدم إعداد جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات التجارية والصناعية أو المهنية لسنة 2017.	سيتم تدارك ذلك و إعداد جدول مراقبة لتحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات التجارية والصناعية أو المهنية خلال سنة 2019.
تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية.	سيقع تدارك هذا التأخير و الناجم عادة عن تعطل في استغلال المنظومة و إجراء التنقيحات اللازمة على الدفاتر بناءا على الاعتراضات.
ارتفاع بقايا الاستخلاصات بعنوان الأداء على العقارات	تتصل مصالح البلدية بمصالح القباضة المالية المعهود لها بالاستخلاص إلا أنّ قلّة الموارد البشرية من جهة و اهتمام القباضة باستخلاص موارد الدولة مثّل عائقا أمام استخلاص بقايا الاستخلاصات الراجعة للبلدية.
ارتفاع بقايا الاستخلاصات بعنوان مداخيل	رغم الأحكام الصادرة فانه لم يتسنّ تنفيذ أغلبها لعدم توفّر ممتلكات

الأملاك البلدية.	لدى المدنين من جهة ووجود عدل خزينة وحيد بمصالح القباضة المالية. وتولّت البلدية تكليف إطاريعنى بمتابعة خلاص الأكرية في إبانها وذلك من خلال الاتصال المباشر أو توجيه تنابيه إدارية وعدلية للمتسوغين لحثهم على استخلاص معاليم بعنوان الكراء . وستعمل البلدية على بذل مجهودات أكثرللتنسيق مع مصالح القباضة المالية لتقليص حجم بقايا الاستخلاص.
عدم توفر منظومة إعلامية لتثقيل و متابعة استخلاص المعاليم.	تولت البلدية اقتناء تجهيزات إعلامية لتركيز منظومة GRB وستتصل البلدية بمصالح المركز الوطني للإعلامية لتركيز المنظومة خلال سنة 2019.
اعتماد جذاذات ودفاتر ممسوكة يدويا لمتابعة استخلاص الأملاك.	ستتولى البلدية تركيز منظومة GRB خلال سنة 2019 مع الدعوة للمحافظة على الوثائق الورقية المعتمدة سوى المحفوظة لدى مصالح القباضة المالية أو البلدية.
عدم تسجيل أي تتبع من طرف مصالح القباضة المالية لاستخلاص المعاليم المستوجبة بعنوان العقارات المبنية و الغير مبنية سنة 2017.	حسب إفادة مصالح القباضة المالية فان ذلك يرجع لقلة الموارد البشرية ولو أنها سجلت تتبع وحيد خلال سنة 2017 حسب ردها المصاحب.
عدم التزام القباضة المالية باحتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية.	سيقع تدارك ذلك حسب إفادة مصالح القباضة المالية بعد تركيز منظومة GRB.
وجود تضارب في استخدام مبلغ الضمان النهائي بين كراس الشروط وعقد لزمة السوق الأسبوعية.	سيقع تدارك ذلك عند إبرام عقد اللزمة بالنسبة لسنة 2019 أما عن توظيف الضمان في خلاص القسط الأخير من اللزمة فان ذلك يتم عن طريق مصالح القباضة المالية التي تسعى بدورها إلى استخلاص كامل معلوم اللزمة.
استخلاص المعلوم الموظف على تنظيف السوق	سيتم الحرص على تدارك ذلك.
عدم احترام مستلزم السوق الأسبوعية لكراس الشروط.	بالرغم من الصعوبات والإشكاليات الموجودة مع مستلزمي الأسواق في تنفيذ مقتضيات كراس الشروط فإنه سيقع العمل على دعوة المستلزم لتقديم ما هو مستوجب
عدم رصد اعتمادات لتسجيل العقارات البلدية	سيقع العمل على تسجيل العقارات البلدية ورصد الاعتمادات الضرورية لها بميز انية سنة 2020.
وضع البلدية 3 مقرات على ذمة بعض الجمعيات دون إبرام اتفاقية أوعقد في الغرض لواحدة منها (منظمة الدفاع عن المستهلك)	بصدد البحث عن سند إسناد المقرالمذكور وفي صورة عدم التوفر ستعمل البلدية على تسوية الوضعية.
عدم التحكم في ضبط تقديرات النفقات بالنسبة للسنة المالية 2017.	تم تقدير النفقات بناءا على تقديرات الموارد والذي تم في إطار انطلاق إجراءات فك الارتباط وتوسعة المنطقة البلدية إلا أنه تم تدارك ذلك

	بإجراء تنقيح للميزانية حيث أصبحت تقديرات نفقاتها كما يلي :نفقات العنوان الأول 833 أ.د عوضا عن 993 أ.د.
تعطل إنجاز مشروع تعبيد الطرقات بعنوان سنة 2017.	الآجال الفاصلة بين تاريخ محضر فرز العروض و تاريخ إصدار الإذن بالانطلاق في الأشغال يرجع لمراحل إحالة الملف على مصالح مراقبة المصاريف العمومية وإعداد الصفقة و تسجيلها إلى جانب إعداد الملف التنفيذي للمشروع. و نظرا لوجود عراقيل على غرار اعتراضات بعض المواطنين و تدخل شركة المياه و التطهير لتغيير شبكتها و ربط البعض منها متأخرا رغم إشعار متساكنينا بذلك فإن ذلك كان سببا في تأخير الانجاز وسيقع العمل على التدارك.
تعطل في انجاز مشروع تهذيب الأحياء الشعبية.	المشروع موكول تنفيذه لوكالة التجديد و التهذيب العمراني و قد حرصت البلدية على إنجازه في مواعيده و تذليل الصعوبات حيث أنه بصدد الانجاز حاليا وقد بلغت نسبة تقدم أشغاله . 80 % تقريبا.
تأخر في انجاز مشروع تعبيد الطرقات المبرمج لسنة 2016 واستكماله خلال سنة 2017.	نظرا للظروف المناخية و الأمطار الطوفانية التي جدّت نهاية سنة 2016 حيث انهارت شبكة التطهير بمناطق التدخل المعنية بالتعبيد مما استوجب التنسيق مع مصالح الديوان الوطني للتطهير لبعث لصيانة الشبكة وما تطلبه ذلك من وقت. و بمجرّد انتهاء أعمال الصيانة تولت البلدية انجاز أشغال التعبيد.
تأخر في إصدار الإذن بتنفيذ أشغال تعبيد الطرقات بعنوان سنة 2017 .	هذا التأخير ناجم عن إجراءات إمضاء الصفقة و تسجيلها والمصادقة على البرنامج التنفيذي الذي يستوجب إجراء دراسة تنفيذية مدققة.
تأخير في انجاز مشروع الطرقات لسنة 2017 ولم يقع الاستلام الوقتي إلى حد 11 ديسمبر 2018.	نظرا لبعض العراقيل أهمها اعتراضات بعض المواطنين و مطالبتهم بالربط بشبكة المياه والتطهير قبل أشغال التعبيد وعدم استجابة المصالح المعنية في الإبان لذلك، شهد المشروع تأخيرا. والبلدية جاهدة لانجاز المشروع بكامل عناصره ويكون في الجودة المطلوبة ومن المتوقع أن تنتهي أشغالها في بداية سنة 2019.
عدم وجود إثبات للضرورة في عقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر 2017.	اقتناء اللافتات يتعلق بتنفيذ الخطة التحسيسية والتنفيذية لضبط البرنامج الاستثماري و تشمل عديد المناطق ويتو افق موعده خلال الفترة الأخيرة للسنة كذلك الشأن بالنسبة للموارد الجبرية و التي تتكاثف فيها استعمال الوثائق الورقية (الميزانية ، الحالة المدنية ، التشاركية ، وغيرها ...) أما عن اقتناء العجلات المطاطية فإن حاجة البلدية تفرضها وضعية المعدات من جراء تحولها للمصبات والمناطق الريفية التي تم ضمها.
تسديد المتخلدات و خلاص الديون.	تولّت البلدية متى تمكنت من سداد ديونها إزاء صندوق القروض

	وخلاص ما تخلد بذمتها لفائدة المؤسسة المذكورة. وقد تولت البلدية تصفية أغلب ديونها كما هو الشأن بالنسبة إلى اتصالات تونس وصندوق التقاعد و الحيطة الاجتماعية، حيث تم إبرام محضر اتفاق على خلاصها خلال سنتي 2018 و 2019.

إلى السيد : رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة

<u>الموضوع</u> : إجابة عن الملاحظات الواردة بتقرير الرقابة المالية على حسابات بلدية بومرداس.

_

- **بالنسبة لإجراءات الاستخلاص الخاصة بالمعاليم المستوجبة بعنوان العقارات المبنية والعقارات غير المبنية، نفيدكم علما بأنه يوجد عدل خزينة واحد بالقباضة المالية ببومرداس منكب على استخلاص ديون الدولة مع العلم أنه تمت بعض الاعتراضات الإدارية على الحسابات البنكية لبعض المدينين بمبالغ هامة والتي وقع استخلاصها لكنها تبقى تتبعات غيركافية بالنظرلعدد المدينين نخص بالذكرما يلي :**

***وصل عدد 483 بتاريخ 2016/12/16 : المبلغ المستخلص = 1004.298 د**

*** وصل عدد 484بتاريخ 2016/12/16 : المبلغ المستخلص = 1022.202 د**

*** وصل عدد 494 بتاريخ 2017/11/17 : المبلغ المستخلص = 10.000 د**

- أما بخصوص احتساب خطايا التأخير، فانه يتعذر علينا تطبيق ما نص عليه الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية لسببين : أولا الافتقار إلى المنظومة الإعلامية GRB. و ثانيا باعتبارورود جدول التثقيلات بصفة متأخرة نسبيا من قبل البلدية.

أملنا في إرساء منظومة GRB في القريب العاجل و التزامنا بحث عدل الخزينة و تنشيط خلية الاستخلاص قصد الاهتمام أكثربانجازالتتبعات اللازمة بخصوص الأداءات البلدية المستوجبة.

قابض المالية ببومرداس